المصدر: الاهرام
التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٧

ا فتح ملف إعادة توزيع مياه نهر النيل؟

د. رشدى سعيد

نشرت جريدة «وول ستريت جورنال» بعددها الصادر في ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ مقالا عن النزاع المرتقب حول توزيع مياه النيل بين دول الحوض والذى تنال منه مصر في الوقت الحاضر نصيب الأسد، وليس في المقال أو الأحداث من جديد يبرر نشره وإبرازه على الصورة التي ظهر بها- وأغلب الظن انه نشر بقرض الضغط لتمويل مشروع بحثى كبير وراءه خبراء ومقاولون دوليون يبحثون عن فرصة للكسب من وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض.

ويروج المقال للمقولة التي يتكرر ترديدها دون تمحيص بان الطريق الوحيد لتنمية دول حوض النيل وعلى الأخص اثيوبيا هو فى التوسع الزراعى حول ضفاف النيل والاعتماد على مياه هذا النهر بالتحديد - ولما كانت مصر والسودان قد اقتسمتا هذه المياه في غياب اثيوبيا فإن الأمر الآن يتطلب إصلاح هذا الحال وإدخال اثيوبيا كشريك.

والنظرة الفاحصة لما يمكن أن يتمخض عن هذا المشروع البحثى المقترح أيا كانت نتائجه فإنه سيلحق الضرر الشديد بكل دول الحوض وبلا استثناء - والضرر واضح ولا يحتاج الى بيان في حالة مصر لأن إعادة توزيع حصص المياه بين دول الحوض سيستتبعها بالضرورة استقطاع جزء من حصتها وهو العطش للمياه التي ازدادت الحاجة إليها بعد تنفيذ المشروعات الزراعية الهائلة التى تقوم بها في الوقت الحاضر.. أما في حالة دول الحوض فإن الضرر سيكون شديدا أيضا بالرغم مما يزينه لها مروجو هذا المشروع- فبالإضافة الى النزاع المستمر وعدم الاستقرار الذى ستخلفه عملية إعادة توزيع المياه فإن جميع المشروعات الزراعية التى يقترح إقامتها على المياه الإضافية التى ستحصل عليها هذه الدول هى بلا جدوى اقتصادية ولن تأتى بأي مردود على الدول المنفذة.. وكما سنبين في هذا المقال فلدى اثيوبيا بل وجميع دول الحوض بدائل كثيرة أقل كلفة وأكثر فائدة وغير مثيرة للنزاع- فلدى هذه الدول مصادر أخرى للمياه لا تضطرها للمزاحمة على مياه النيل المحدودة كما أن لديها من الأراضي ما تسهل زراعته على هذه المصادر مما يمكن أن يعظم مردود استثماراتها في مجال الزراعة بأضعاف ما يمكن أن تحصل عليه من المشروعات حول النيل.

وقد وضعت هذه الحقيقة في كتابي عن نهر النيل والذى ختمته بالقول بان المياه المتاحة لدول حوض النيل كبيرة يمكن، إن أحسن استخدامها، ان توفى حاجات هذه الدول على الأقل للثلاثين الى الخمسين سنة القادمة.. على أن الشرط الأساسى لإمكان تحقيق هذه الاستفادة هو في ان تأخذ هذه الدول أمورها بنفسها وان تقرر سياستها بعيدا عن دسائس الدول التي يهمها أن تسيطر عليها وان تؤجج النزاع بينها حتى ولو أدى ذلك الى بناء سدود والقيام بمشروعات غير مجدية بل ومفسدة للنهر ذاته.

ونهر النيل نهر محدود المياه لا تشكل المياه التي يحملها إلا حوالى ربع كمية المياه المتاحة لدول حوضه العشر والتي تختلف درجة اعتمادها على النهر الواحدة عن الأخرى- فهو لمصر وشمال السودان يكاد أن يكون مصدر المياه الوحيد لهما وهو لباقيها مصدر ثانوى للدرجة التي لم تجعل أحدا منها يدخله في حسابها كمصدر للمياه فقد كان حل اعتماد هذه الدول عبر تاريخها على الزراعة المطرية أو على العيش على ضفاف الأنهار الأخرى التي تخترقها.

وحتى أوائل القرن العشرين كان نهر النيل نهرا مصريا خالصا تتم دراسته ووضع خطط الاستفادة منه في وزارة الأشغال المصرية التي كان يعمل بها في ذلك الوقت بعض من اعظم خبراء المياه في العالم. وفى عشرينات القرن العشرين أدخل الإنجليز زراعة القطن بالسودان مما إحتاج الى اقتطاع جزء مما كان ينساب الى مصر من مياه تم تحديدها بعد أخذ وعطاء إستمرا منذ توقيع إتفاقية سنة ١٩٢٩ وحتى سنة ١٩٥٩ عندما تم حسم الأمر بالاتفاقية التي وقعت في اعقاب بناء السد العالي لتوزيع مياه النهرين فيه - ولم تعترف اثيوبيا بهذه الإتفاقية على الرغم من انها لم تكن تستخدم مياه روافد النيل التى تنبع منها-

وفى الستينات رأت الولايات المتحدة استخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر التي كانت تنهج في ذلك الوقت نهجا استقلاليا لم تكن الولايات المتحدة راضية عنه.. فأوفدت بعثة كبيرة من خبرائها لدراسة منابع النيل باثيوبيا وإقتراح المشروعات المناسبة للإستفادة من مياه هذه المنابع ولم تكن اثيوبيا في ذلك الوقت أو فيما تلا ذلك من أوقات بحاجة الى بناء السدود على النيل الأزرق بغرض الزراعة فليس حول هذا النهر أراض صالحة للزراعة كثيرة- كما أن إنحدار النهر الكبير وإندفاع مياهه وكثرة روسبه يجعل بناء السدود صعبا والاستفادة منها في الزراعة باهظ التكلفة. ولكن الدراسة تمت لأن الغرض منها لم يكن خدمة اثيوبيا فدر ما كان توصيل رسالة الى مصر الستينات بان الإضرار بها سهل وان حياتها مرهونة بمن يحكمون منابع النيل.. وتشمل قائمة المشروعات التى اقترح المكتب الأمريكى إقامتها على النيل الأزرق ٣٣ مشروعا تعيد اليوم الحكومة الأثيوبية دراستها بواسطة بيوت الخبرة الهندسية الأمريكية والفرنسية والإيطالية والهولندية.. ولا يوجد بين هذه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المشروعات ما يمكن أن يضر بمصر فى حال تنفيذها غير تلك التى تحيط ببحيرة ناتا والتى ستتسبب إقامتها فى منع ما يقرب من خمسة مليارات من الأمتار المكعبة من المياه من الوصول الى مصر مما يمكن أن يشكل ضررا بالغا بها.. أما باقى المشروعات فهى إما صغيرة وغير مؤثرة او أنها ستقام بغرض توليد الكهرباء مما لا يؤثر على انسياب المياه الى النهر.. وباستثناء مشروعات الكهرباء فإن جميع مشروعات الزراعة بما فيها تلك حول بحيرة ناتا غير اقتصادية ستكون كلفتها كبيرة جدا بالنسبة لمردودها.. وللحق فلم يعد عائد الزراعة اليوم بكاف لتبرير الانفاق الضخم الذى يحتاجه بناء سدود على نهر كبير الإنحدار مازال يخترق مناطق ليست بها اية بنية أساسية.

وتعتبر أثيوبيا من أغنى البلاد الافريقية فى المياه مما يحق وصفها بالناقورة ولا تمثل روافد النيل إلا نصف مصادرها من المياه اما النصف الآخر فهو فى صورة أمطار ومياه جوفية وانهار جوفية وانهار أخرى كثيرة يصب بعضها فى البحر الأحمر وأكثرها فى المحيط الهندى ولهذه الأنهار ميزة خاصة فهى قليلة الإنحدار تسهل إقامة السدود عليها وتجعل الاستفادة من مياهها التى تذهب اليوم هدرا الى البحر فى الزراعة أكثر رشدا وفائدة هذا بالإضافة الى أن استخدامها لن يتسبب فى خلق نزاع مع أحد.. ومع ذلك فإنك لا تجد الخبراء يوجهون جهودهم الى هذه الأنهار أو الى تعظيم عائد الزراعة المطرية أو تلك المعتمدة على المياه الجوفية.

وينطبق الشيء نفسه على السودان ذى المساحات الشاسعة ومصادر المياه المتعددة والذى تتشكل النخبة الحاكمة من أهل الشمال بتنمية الجزء القاحل الذى تعيش عليه وهى ترصد الأموال وتوجه المياه وكافة مصادر الثروة الى هذه الأرض دون اعتبار لمناطق السودان الأخرى مما تسبب فى نشوب نزاع وصل الى حد الحرب الأهلية مع غير سكان أرض الشمال.

ليس هناك إذن من سبب يلح على أى من دول أعالى حوض النيل لخلق نزاع حول مياه النهر فلدى هذه الدول بدائل كثيرة خارج الحوض لتعظيم استثماراتها ولزيادة اراضيها الزراعية ولكننا نجدها وتحت ضغط توصيات الخبراء الذين يفدون عليها من المؤسسات الدولية تتزاحم على نهر النيل وتندفع فى خلق النزاع مع جيرانها. وفى تقديرى أن المحصلة النهائية لعمل هذه البعثات هو ازكاء النزاع بين دول الحوض بدلا من تهدئته.. وقد رأينا أن الولايات المتحدة لم تخف هدفها فى اذكاء النزاع عندما أوفدت بعثتها الكبيرة الى أثيوبيا فى الستينات. ومما يثير الشكوك فى بعثات اليوم نوعية الخبراء الذين يتولون التقدم للبنك الدولى للحصول على تمويل مشروعهم البحثى عن نهر النيل بمائة مليون دولار والذين يأتى فى مقدمتهم خبراء فيما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم جديد ابتكره الإسرائيليون فى السبعينات لتقنين وضبط حالة النزاع المستمر الذى تؤججه إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وتقوى العيش فى ظله.. وأغلب الظن أن هؤلاء الخبراء يريدون ان ينقلوا حالة النزاع المستمر هذه الى دول حوض النيل...

ومما يزيد فى ريبتى مسلك هذه المجموعة من الخبراء محدودة العدد والمغلقة على نفسها والتى تسلك مسلك المافيا فهى وثيقة الصلة بمخابرات الدول الكبرى ومراكز التمويل الدولية ووسائل الاعلام العالمية ولها صلات واسعة بكل إدارات دراسة وصنع القرار حول النهر فى جميع دول الحوض وهى تمول الكثير من أبحاثها وتنفق بسخاء على موظفيها - وهى فى مسلكها هذا تلغى على صوت يدعو الى ترشيد استخدام مياه الحوض ككل وتؤجج النزاع بين الدول وتنشر آراءها على صفحات الجرائد او فى الاجتماعات والندوات حتى يأخذ الناس موضوع النزاع بين دول الحوض على انه امر محتوم لا فكاك منه - ولابد من التنويه فى هذا الصدد بأن مجموعة الخبراء توظف فنيين على مستوى عال من التقنية والسمعة العلمية الطيبة وهؤلاء هم الذين سيعدون مشروعات تنمية النهر التى سيكلفون بها دون النظر فى إن كانت لها أولوية أم لا أو عن أثرها السياسى على المنطقة.

نهر النيل هو حياة مصر لا يجوز أبدا أن يترك أمر تنميته والحفاظ عليه إلى غير أهله لكى يعبث به. وقد آن الأوان لمصر ان تراجع سياستها فى استضافة الخبراء وقبول الهبات والمنح التى تنهمر عليها لتمويل أقسام بحوث النيل بوزارة الأشغال فقد أدت هذه السياسة والتى بدأت فى السبعينات الى تراجع فاعلية هذه الأقسام حتى اضطرت مصر لاستقدام الخبراء لوضع خطتها القومية لاستخدامات المياه.. وانى اهيب بوزير الرى الجديد ذى الصلات الخارجية الواسعة أن يعمل على إعادة بناء هذه الأقسام التى تمتعت لعدد طويل من السنوات بالسمعة العلمية الوفية حتى يمكن لها أن تقدم مشروعا بديلا ومتكاملا وقابلا للتصديق لتنمية مصادر مياه دول الحوض يمكن أن تجعل من النهر جسرا للصداقة بين دول الحوض بدلا من مصدر للنزاع.. ولا شك أن وجود مثل هذا المشروع البديل سيقوى من قدرة الخارجية المصرية على مجابهة التحديات الهائلة التى تنتظر مصر حول مياه النيل فى مستقبل الأيام..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية